

الأوروبيون ببلاد المغرب
في العصر الوسيط وفرص التعايش

الطاهر لدوري*

Abstract: European in the Maghreb in the Middle Ages, and Opportunities for Co-Existence

Most interested people in the Mediterranean history unanimously agree on the predominance of military conflicts between its peoples and the shrinking of peace space between its states. Despite this, and following some meticulous historical cues, we can discover numerous peace and coexistence opportunities that linked the two Mediterranean shores, especially Morocco that underwent a busy commercial traffic. The Moroccan ports were over-crowded with European traders, who were living in private institutions. The central authority assumed their protection and facilitated their commercial transactions and religious practice. It is this luminous and civilizational fact that we will try to shed light on in this article.

مقدمة: ظل الغرب الإسلامي عبر تاريخه الطويل محط أنظار البحار الأوروبيين الذين وجدوا في بضائعه سوقا نافعة بأوروبا، سواء تعلق الأمر بالمنتجات المحلية خاصة المواد الفلاحية من حبوب وزيوت ومواشي أو بالثروات الأصل السوداني من عاج وتمر وبلح وعبيد... وكل هذا مقابل مجموعة من البضائع الأوربية من منسوجات و كواني وأسلحة ومطبخ...

وهذه العملية التجارية الشحيمة نظمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت بين السلطة المركزية في بلاد المغرب، وبعض الدول الأوربية خاصة الجمهوريات الإيطالية وأزكون وصقلية ومدن الجنوب الفرنسي مرسليا مثالا، وكان جوهر هذه الاتفاقيات ينصب أساسا حول السماح للسفن الأوربية بوسيل مرور بحرها بحلفين من قبائل الأمازيغ هامة، ويهدون رسوما جمركية تسعفهم في ذلك، هذا في الوقت الذي كانت فيه الدولة المغربية تتحكم كليا في الرسوم الجمركية على الداخل والخارج وتتولى مصاوغ اليدونة استظامها.

* أستاذ لدوري، باحث في تاريخ المغرب عصر الوسيط، وأستاذ عظيم على المركز لعلوم لسان العربية والفكر، وحيد.
المسلك المغربية.

وقد ظلت هذه الرسوم الجمركية مرتبط بالقرص في كل الاتفاقيات التي وقعتها الدولة المغربية المركزية على الأقل حتى المراحل الحديثة من تاريخ المغرب، بل وكانت الورقة الزمعة التي تشهروا في وجه القادمين إلى مراسيها من أجل التجارة، وتضبط بها عليهم فترتهم على حطب ودها وتيسر سل التجارة لمراسيها، وتحقق نوع من الامتياز على مستوى التحصيل من عبء هذه الرسوم.

ولما في تعامل الدولة الموحدة مع الجمهوريات الإيطالية حيرو دليل على هذه الوجهة، فقد سجلت الإشارات التاريخية أن الموحدين سموا إلى الاقارب من التجار المبرزين وسجلهم امتيازات حركية غير مسبوقة، فسهلوا لهم التجارة في كل المراسي الخاضعة للدولة الموحدة بوضع حركي واحد سمي بـ"الواد"، يؤدي في ميناء واحد ويحفظ به عند الرسو باقي المراسي التابعة للدولة الموحدة، وحددوا لهم نسبة الرسوم الحركية التي يجب أدائها لدى مشرف الدولة¹، بينما لم يجد تاجر يزا من الموحدين غير الحفاء والشروط التجارية القاسية، إن على مستوى الرسوم التجارية، وإن على مستوى الواد التجارية القابلة للتصدير، وإن على مستوى المراسي التي يمكنهم الرسو بها².

وكان طبعاً والحالة هذه، أن يستمر جزء من تاجر قوربا يبلاد للمغرب إما استقراراً طويلاً أو مؤقتاً في الفنادق المنتشرة في المدن التجارية الرئيسية في السواحل أو بدائل البلاد، كما أن حضور التجار الأوربيين كان وازناً في المراسي الكبرى التي كانت تتم بها مختلف العمليات التجارية. فما هي تأثيرات الوجود الأوربي لمراسي ومناطق المغرب الوسيط وكيف تعامل معها المجتمع المغربي خاصة السلط المركزية؟ وماهي حدود فرص التعايش بين التجار الأوربيين ومعاينة العصر الوسيط خاصة ساكنة السواحل والمتعاملين مباشرة معهم من تاجر مغاربة وفتحاء وقضاة وعلماء؟

المحضور التجاري المغربي بأوروبا: قبل الطرق لهذه الأسئلة بالتحليل والمناقشة على ضوء ما تتوفر عليه من معطيات مصدرية، يحدّر بنا الوقوف قليلاً عند مسألة لها من الأهمية التي والكثرة ويمكن أن توضح عنده الإشكالات التاريخية، كما أنها يمكن أن تلهم عن بعض

الأمثلة المروية في تاريخ العرب الوسيط، إنها مسألة الحضور المعرفي لبلاد المغرب أو الكفر³ خاصة لوريا.

ونظرياً، مثلما كان التجار الأوروبيون يهبطون مراسي بلاد المغرب ومدنه التجارية، فإن التجار المغاربة كان لابد وأن أخذ لهم ذكراً ومستقراً في المدن التجارية ومراسي الضفة الشمالية من المتوسط، خاصة وأن العديد من الاتفاقات الموقعة بين الدول الأوربية والمنطقة المركزية في بلاد المغرب تشير إلى المعاملة بالمثل، وبما تسمح به قوانينهم وأعرافهم التجارية والتي تلبي ضرورة توفير الحماية اللازمة للتجار المغاربة. ونفسن ممارستهم لشعارهم القديم، إلا أن الأكيد أن هذا الوجود وإن لم يكن متعلماً فإنه كان على الأقل باحثاً قلماً ما ترى ؟

من خلال تتبعنا لبعض الفتاوى التي أوردها صاحب آية السلف، وبعض النوازل المتروكة في فتاوى ابن رشد وكذا المغارب، يتضح أن الفقهاء كانوا يفرقون جنساً بين سفر برا والسفر بوا، ولم يكونوا يستحسنون ركوب البحر لخطورة الغرق عليه، واعتبر ركوبه خطراً في الأوقات الملائمة للملاحة، فكيف سيكون موقفهم إذا ما هال البحر وكثرت الويلات وغلب الخطر على ركوبه؟

وحتى إذا استوفت الرحلة البحرية شروط السلامة البحرية التي كان يشرف عليها الخشب واعتبر السواكن كان توسل للركب بالقدر اللازم من المواد التجارية وعدد محدد من الأشخاص، ولا يسمح لها بحمل عياب البحر إلا إذا كان الجو ملائماً، وفي مثل شروط السلامة هذه قد حدث ما يمكن صلو الرحلة: من هيجان البحر أو هبوب الرياح العالية وكثرة الأمواج مما يجعل الخطر محدقاً بالركب ومن فيه، ومن هنا لم يكن العديد من الفقهاء يستحسنون ركوب البحر لخطورة الغرق عليه، وهذا الموقف للفقهاء يختلف كثيراً عند حديثهم عن التجارة البرية والتجار المسلمين لها خاصة تلك التجارة الموقوفة التي كانت تجوز بلاد المغرب نحو بلاد السودان⁴.

وبالرغم من بعض الوثائق التي بين أيدينا خاصة تلك التي جمعتها ماسي لاثري وأماري وأحمد العراقي ومصطفى نشاط⁵، فإنه كثير ما يتم التمييز على معاملة المسلمين أمماً كانوا أو مسلمين بأرض الدول التي وقعت مع لغارية معاهدة سلم وتجارة معاملة بالمثل، أي مثلما كانت الدولة المغربية تتوزع بحماية التجار الأوروبيين الموجودين على أراضيها وتضمن لهم ممارسة

لمختلف الصلوات التجارية التسويج بها والتفق بشأنها وكذلك مزاياهم لشعائرهم الدينية واحترام عاداتهم وتقاليدهم، فعلى الدول الأوربية أن تضمن حماية التجارة الذين وجدوا على أراضيها وتضمن إقامتهم حتى يكسبوا مهاتهم.

وبما كان المصنوع الأوربي في العفة الإسلامي محكوماً بروح الشريعة الإسلامية التي تعاملت مع هذه الوضعية في إطار أهل الذمة الذين نزلت لهم حقوق وواجبات التزم الفقهاء بإحراز السلطة المركزية بضرورة احترامها، فأرسلوا العديد من الأحكام والفتاوى في الموضوع تفيد للتعامل الحسن كما نصت عليها الشريعة الإسلامية، وتضمن ممارسة الشخصية لشعائرهم الدينية وأعراسهم الاجتماعية.

لهذا كله ياتر بعض الفقهاء إلى معالجة مشكلة وجود المسلمين بأرض الكفر ورأوا فيه أوجه الكراهية، وقد ناقش بعض الفقهاء المالكية هذه المسألة معتدين على ما رواه الإمام مالك الذي كره خروج لفره إلى بلاد الحرب قصد التجارة سواء كان مسلكه قهريق الذي أو الطريق البحري.... "وقد سئل الإمام مالك... عن ذلك فقال: قد جعل الله لكل نفس أجلاً يلقه ويرثه يلقه..."⁹⁶

وكان مرد الكراهية عند الإمام مالك رحمه الله، أنه فاسها على وجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام على كل من اعتنق الإسلام وكان شاهداً في ذلك الصخر القراي: "والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا"⁹⁷، وكذلك قوله تعالى: "إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصراً"⁹⁸.

ومن ههنا التمييز اضربت الهجرة بالية وواجبة على كل من أسلم بدار الكفر ليطلق بدار الإسلام حتى لا تحرى عليه أحكام الكفار⁹⁹، وهذا أن لا يستمر في أداء الفرائض التي أوجبتها الشريعة، لهذا كان فقهاء المالكية يكرهون طلاء المسافر في دار الكفر، "فإذا وجب بالكتاب والسننة وإجماع الأمة على أن من أسلم ببلد الحرب أن يهاجر ويطلق بدار المسلمين ولا

يكون بين المشركين ويقيم بين أشهرهم ثلثا تجري عليه أحكامهم، فكيف يباح لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجري عليه أحكامهم في تجارة وغيرها، وقد كره مالك رحمه الله تعالى أن يسكن بلد يمس فيه السلف، فكيف يملك يكفر فيه بالرحمن وتعد فيه من دون الله الأوثان ولا تستقر نفس أحد على هذا الأمر وهو مسلم سوء مريض الإيمان⁽⁹⁾. وقد تشدد الفقهاء في هذا الموضوع ألما تشدد وذلك حرصا من جانبهم على أن لا يفتن المؤمن في دينه، فاستقروا إقامة وشهادة من دخل بلاد الحرب طالما عزم مكروه⁽¹⁰⁾ لأن يعد أن يجاز شهادة من سافر إلى أرض الحرب للتجارة وطلب الدنيا وهو خائف بأن ذلك لا يغير له، وأن أحكام الشرك تجري عليه وهو أدنى من هذا يخرج الشاهد وتسقط شهادته⁽¹¹⁾.

وهكذا، فقد كاد للعامل المدني الفلق الأساسي في عدم وجود أعداد هامة من المغاربة في أرض الكفر لممارسة الأنشطة التجارية، ولعل هذا ما يفسر عدم قدرة الدولة المغربية الوسيطة على غزو أسواق أوروبا واكتفائها بعمور الوسيط التجاري، ومن ثم لا يمكن أن نأخذ بما ذهب إليه أحد الباحثين⁽¹²⁾ الذي أرجع سبب قلة التجار المغاربة في أوروبا إلى ضعف تقياتهم للملاحية لأن الأسطول المغربي لم تكن تنقصه الإمكانيات التي توصله إلى أوروبا خاصة سواحلها الجنوبية، على الأقل إبان قوة السلطة المركزية في بلاد المغرب بعد 440م التي أرعت لقيام دول مغربية قوية: المرابطون والموحديون والمربطون.

الوجود الأوربي بمراسي المغرب وفادله خلال الفترة الوسيطة: خضعت الديوانة المغربية في العصر الوسيط لتفليم محكم بما ضمت من مؤسسات تتولى تسهيل عملية الداخل والخارج "التصدير والاستيراد" وقد ظهر فيها التأثير الأوربي بشكل محاسن على مستوى اللغة التي كان يتكلم بها موظفو الديوانة المغربية وكذلك على مستوى الاحتكام للأعراف والتشريعات الأوربية عندما يكون أحد طرفي النزاع أوربا.

أ- على مستوى اللغة: إن العملية التجارية بين المغاربة وأوروبا كانت تتم بين طرفين يتكلمان لغات مختلفة، مما فرض وجود أناس يتقنون بعض اللسان (لغات) ويتولون بذلك تسهيل عملية التواصل بين التجار، وفي هذا الجانب بالذات يبرز التأثير الأوربي في المراسي

للقرية، وبطبيعة الحال لم يكن ليس شرايح كثيرة من المجتمع المغربي خاصة ساكنة السواحل، وإنما نتائج الأوربي كان يحس العناصر التي كانت في تماس مباشر بالتجار الأوربيين وفي مقدمتهم فئة المترجمين الذين اعتمد وجودهم في الدولة ضروريا لإلتحاح المنطقة التجارية.

لكن هل كان بإمكان كل من اكتسب بعض اللغات أن يكون مؤهلا لهذه المهمة، فبتولى بذلك عملية التواصل بين التجار المغاربة والتجار الأجانب الذين يترجمون في بيع سلعتهم ببلاد المغرب أو يشترون سلعا منها؟ أم أن الأمر كان يخضع أساسا لداخلة الدولة الذي يتولى تعيين المترجمين؟ أم هل كان هؤلاء المترجمون على درجة واحدة؟ أم أنهم كانوا متفاوتين في التخصصات والامتيازات؟ ومن هم الأشخاص الذين كانوا يتولون هذه المهمة؟

إن محاولة تلمس إجابة عن هذه الأسئلة لتحمل في طياتها كثيرا من المغارطة خاصة وأنا لا أتوفر على إشارات ونصوص صريحة تمكننا من إحصاء النصوص عن هذه الفئة، فبخصوص بيانات هؤلاء المترجمين فإن العناصر الأساسية التي كانت تقوم بهذه المهمة هم اليهود⁽¹²⁾ لما عرف عنهم من كثرة تفرقاتهم وإتقانهم للغات متعددة أهلهم لممارسة هذه الوظيفة، وإن كنا نرجح أن اليهود لم يكونوا وحدهم من انشطاع لهذه المهمة، بل وجدت إلى جانبهم عناصر مسلمة وأخرى نصرانية كانت تتولى صلبة الترجمة.

بالنسبة فإن هؤلاء المترجمين كانوا يشكلون شريحة مهمة ولم يكونوا على قدم المساواة، بل إن الفرق بينهم كان واضحا لما جعل أحد الباحثين يفرق بين هؤلاء فبعض منهم مترجمين رئيسيين أو أساسيين كانوا يتولون الترجمة والوساطة الرسمية للمعاملات⁽¹³⁾، ومترجمين أقل مرتبة من الأوائس وكانوا يتولون تسهيل عملية التواصل بين البائع والمشتري والتصرف عن حاجات كل طرف خاصة إذا كانت العملية التجارية تتم خارج دار الدولة.

لكن سواء أكانوا مترجمين رئيسيين أم ثانويين فإن شهادتهم كانت نافذة ومطلوبة لكل الأطراف، الأمر الذي يجعلنا نستخلص أن من بين الشروط التي يجب توفرها في المترجم: الصدق والأمانة وهذه الصفات كان تاجر الدولة يتولى اختيارها في المترجم لأن الأمر يتعلق بحرية أساسية بحرية الدولة فعون هام، لهذا كان لابد من حسن اختيار هذه الفئة حرصا على استمرار العلاقات المغربية بالمدول الأوربية⁽¹⁴⁾.

وكان متوجهم بقرع بأن لا يأخذ من الواحيات إلا ما توجه القوانين من أجروء ولا يأخذ ما بقلمه له التعار من هذا أو ما أشبه ذلك⁽¹⁵⁾، لكن السؤال الذي يطرح والحاج حل كان للزوجهون بقرعون هذه الشروط خاصة في استفادة أقرعهم؟ أم يكونوا يتطعمون إلى أحد رشوة أو امرأة أو هذا إضافة من التعار؟

رغم أن لا تتوفر على دراسات حول بعض سلوكيات الجمعية مثل الرشوة، إلا أن ترجيح أن المارحين كانوا بقرعون بشروط العمل كما يحددها ديوان الإشراف كلما كانت الدولة قوية، لكن خلال فترات الاضطرابات والقرع فيهما تطعم إلى السطح بعض التصرفات الشاذة. أما بخصوص اعتبار المارحين فإن الإشراف على الديوانة كان يتولى عملية تعيين مخرجهم لكن حالة مسبية، ولا يقع لأي مخرج أن يرفض العمل، ولعل هذا ما يكشف عنه الطلب الذي قدمه أحد سكان مدينة بجاية لأحد كبار المارح بزايا والمخرج ب 22 يوم 1207م/603هـ يطلب فيه التوسط له لدى المارح بزايا كي يوجهوا رسالة إلى المكلف بإدارة الديوانة بجاية ليقبله مخرجها في الديوانة ووسطها لمارحيا لديهم في الخلفة التجارية⁽¹⁶⁾.

ويظهر أن المارحين كانوا يشكون فئة متسيرة كانت الدولة تسمى لاستقطابهم بل وإرضائهم لما يقدمونه من خدمات جلية للدولة، ولعل هذا ما يسمح به الاستنتاج من خلال ما عرفت عنه رسالة صاحب ديوان تونس والمهدية والذي حاضرت بزايا بخفاب ضمه مجموعة من القضايا من بينها قضية تتعلق بضرورة التسيب المخطئ لاسرارهم المخرج "مهدي أخو وهاب" الذي كان قد أسر في إحدى عمليات القرعة التي كانت تنشط في مياه للتوسط، وما يكشف عن مكانة هذا المارح أن ناصر ديوان تونس والمهدية أبدى استعداده لدفع ثمن اقتلاكه من الأسر⁽¹⁷⁾، وإن لم يكن عندك فسيفسي عنه وتشره وتكعب لي بذلك ولا شرط في هذه الحاجة⁽¹⁸⁾.

ويظهر التأثير الأوربي في التراسي المغربية أيضا على المستوى التشريعي -القضائي، وإن كما نرى منذ البداية أنه لم يكن بالشكل الثلاث للقرع، حيث كان مشرف الديوان⁽¹⁹⁾ يتولى السهر على رعاية التعار قضائيا الموجودين بالتراسي المغربية بهدف الانجاز ويضمن مصالحهم ويحسبهم مما قد يلحق بهم من ضرر إبان تعاملهم مع التعار المحليين، وكان يتبع بمصالحات

قضائية عامة: منها أنه يتولى الدفاع عن المغاربة في القضايا والخصومات التي ترفع إليه من قبل التجار الأجانب، كما يتولى تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي إذا ما كان المغاربة هم الذين وقعت عليهم الإذاعة، ويقوم بتصانيف الأجانب ويمكنهم من حقوقهم.

أما إن كان للتجار صيغتان تاجرين أجنبيين فإن المشرف يتولى الفصل بينهما بما تقتضيه التشريعات والأعراف، ولعل هذا الأمر الأخير يعكس حالة من التمايز التي ألفها التجار الأوروبيون بأرض المغرب، ولم يجدوا أي عضاضة في الاحتكام إلى المشرف على الديوانة أو القاضي المسلم لأنهم قد تأكدوا أن الأحكام لا بد وأن تراعى ما يتعارف عليه التجار في لاراسي المغربية، ولم تفلت هذه الإجراءات التشريعية من الدولة المغربية وبالمعنى من القضاء إلا بعد أن اضطرت الأوضاع في مغرب القرن 18م/12هـ عندما ضغط الأوروبيون على المغرب لتفري وتناول العديد من الصلاحيات للتشريعة والقضائية.

أما إذا حدث وتوفي تاجر أجنبي بأحد لاراسي المغربية، ولم يوجد من يمثل من القضاة أو من يسهر على حفظ ماله ويصلي تجارته من تاجر البلد الذي ينتمي إليهم، فإن المسؤولية في هذه الحالة تنتقل مباشرة إلى المشرف على الديوانة المغربية ويتم مكالمة الدولة المغربية إلى حين قدوم من يتولى تصفية تجارة المالك⁽²⁰⁾، ومع نهاية القرن 18م/14م بدأت الوضعية القانونية للأجانب المقيمين بالمغرب على المستوى التشريعي تعرف بعض التغيير، خاصة إذا كان أحد أطراف القضية أجنبياً أو كانوا كلهم أجانب، فإذا تنازع شخصان ينتميان إلى جنسية واحدة فإن الفصل وجهات الإدارة يتولون الفصل بما يتلاءم وقوانين وأعراف البلد الأم⁽²¹⁾، وهنا الأمر عادي ولا دخل للمشرف على الديوانة المغربية في خصومات تنشأ بين أجانب، لكن الأمر يختلف كلياً إذا كان أحد أطراف القضية عنصراً أجنبياً مسلماً أو ينتمي لحالة غير التي ينتمي إليها المدعى.

فإذا كان المدعى والمدعى عليه من حالات أوروبية مختلفة فإن القضية تؤول بحسب الأعراف والقوانين المتعارف عليها بين التجار⁽²²⁾، أما إذا كان أحد طرفي القضية مغرباً فهاهنا وحسب على المغربي رفع قضيته إلى الفصل الذي يمثل للمدعى عليه ويتولى النظر في القضية، إلا أن هذا لبداً القضائي أدخلت عليه عدة تغيرات توضحها الاتفاقيات التي وقعتها السلطة المركزية

للغربة مع كمونة بيزا ما بين 713 هـ و754 هـ/1313م و1353م، عندما عمد البيزوني إلى منح جهاز الدولة النظر في كل القضايا ذات الأهمية الكبرى، كما بنى القاضي المغربي النظر في القضايا التي يكون فيها أحد الأطراف مغرباً والآخر من بيزا²³.

فنادق: نظراً لكون بلاد المغرب كانت تعرف حركة تجارية نشطتها العديد من الفئات الاجتماعية من جنسيات مختلفة، فإن الأمر كان يتطلب إقامة مؤسسات تتولى إيواء هذه العناصر الغريبة عن المجتمع المغربي، وتوفير لها كل ما يجعلها تشعر بالراحة سواء من ناحية الإقامة أو من الناحية الروحية المتمثلة في إقامة شعائهم الدينية.

إلا أنه رغم أهمية الفندق، فإن ما تتوفر عليه من أبحاث لا يكاد يتجاوز بعض الإشارات للمقتضية داخل مواضيع مختلفة، ونعلمنا ليس للباحثين موراً يمثل أساساً في قلة المادة للصدرة، فلا نكاد نلحظ إلا على إشارات في كثير من الأحيان تكون عبارة لا تترى عليها ولا تشفى جرحها، ولا تقدم ما يمكن أن يتخذ أساساً صلباً لبناء تصور واضح حول هذه المؤسسة، ونرى الرواية التي أوردتها صاحب "اختصار الأخبار..." حول فنادق سبتة وما أوردته صاحب "زهرة الآس..." و"الفرطاس..." حول فنادق فاس وينود بعض الاتفاقيات التي وقعت تحت السلطة المركزية أهم للمعلومات التي يمكن أن نستفيد من البحث في هذا الموضوع.

لقد حرمت المجالات المقيمة ببلاد المغرب على التجمع في فنادق تابعة لدولتهم، فقد كان بخوة فندقها وكان ليبزا قتلها ومرسيليا فندقها... وكان يتم التخصيص على هذا الأمر في مختلف الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، ولا ندرى هل كان التجار يترمون بالإقامة في الفنادق التابعة لدولهم أم أن الأمر كان فيه بعض المصحة؟ وإن كنا نميل إلى الاعتقاد أن تجار الدولة الواحدة كانوا يميلون إلى التكتل والاستقرار في الفندق الذي تتبع دولتهم حتى يتسنى من يمثلهم من متابعة العمليات التجارية والمرافعة عنهم في الدواينة أو عند القاضي، وحتى يتمكنوا التواصل فيما بينهم على مستوى تبادل الأخبار السياسية التي تم دولتهم، وتلك التي تم أسرارهم ودوابهم، وكان الأهم هو تبادل الأخبار المتعلقة بالأسواق وحاجاتها وتقلبات الأسعار والمواد التي تجد رواجا كبيرا في بلدانهم.

وقد كانت الدولة المغربية تتولى حماية هذه المؤسسة بواسطة رجال الشرطة الذين يتولون مراقبة من يدخل الفندق ومن يخرج منه، بل ويمنعون المشتبه بهم والذين لا يحصلون رخصة من القنصل ترخص لهم الدخول إلى الفندق⁽²⁴⁾.

ومن جهة أخرى، فإذا كان التجار داخل الفندق يتمتعون بنوع من الحرية في ممارسة حقوقهم الدينية، وعاداتهم المجتمعية فهل كان لهم الحق نفسه في ممارسة هذه الطقوس والتقاليد خارج الفندق؟ وهل كان التجار الصغار يراعون التقاليد المجتمعية والشرعية التي تحكم المصنع المغربي؟ أم أنهم لم يكونوا يقيمون لذلك وزناً؟ وما دور المعلن في مثل هذه الحالة؟

لقد كان طبعاً أن يكون التاجر متبادلاً بين الجانبين إيجاباً وسلباً، فإذا كان المعلن المغربي حريصاً كما هو الشأن بالنسبة للدول الأوروبية على استمرار العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الطرفين والتي تزيحها السفارات والمراسلات المتبادلة بين الطرفين رغبة في تنشيط الربوحي التجاري وتصريف فائض الإنتاج ومواحهبة سنوات الهجاء والمسيبة، فقد كانت تؤول إلى السطوح بمسوخة من الظواهر المجتمعية التي انتشرت ببلاد المغرب من جراء هذا اللقاء بين عناصر لها أعراف وتقاليد وديانات مختلفة، ولما زعم أن هذه الظواهر كانت وليدة هذه المرحلة فقط، ولكنها كانت ظواهر إنسانية وجدت منذ القدم، وهل في تعارف البشر على بعضها ما يبين عن ذلك.

ومن جراء هذا اللقاء بين المغاربة والأوروبيين في العصر الوسيط، كان أن ظهرت سلوكيات كثيرة كان يألّفها المغاربة من جراء تحريم الشريعة لها، ونقي للشروط المسكوة - المحصر - أهم الظواهر التي كانت مراقبة للوجود الأجنبي ببلاد المغرب خاصة في المدن الساحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخمر كان من لقواد الغذائية الأساسية التي كانت تشكل الغذاء الرئيسي للتجارة الصغرى والتجار على حد سواء، هذا كانوا يحرصون على التزود منها بالكميات الكافية التي تعطي حاجاتهم منها أثناء الرحلة، وكذلك أثناء الإقامة في الفنادق التي قد تطول بحكم ما تقتضيه الصفقات التجارية من وقت لإتمامها وترتيب صفقات جديدة وإجراءات الشحن والرسوم الجمركية، قد كان التجار يحصلون منها كميات تتوفى الحاجة مستغلين إعفاءها من الرسوم الجمركية شأنها في ذلك شأن بعض لقواد الغذائية الأخرى⁽²⁵⁾.

• قد سجل البعض (المثاليين) السماح كمدوناتهم معهم خصوصاً بمرور من الزمن في حالة تفشيهم منذ عبادة بلاد العرب لخصوا معهم كميات كبيرة من هذه المادة فضلاً عن حصول هذه المواد بالمرور بـ 15 شهراً من الزمن في حالة قيامهم بحصول هذه المواد بعد الموت، الأمر نفسه يحدث في كسبه يوم²⁶، ولا شك أن هذه المادة حرة حرة على هذه صناعته من قبل (المثاليين) من بيع جزء من أموالهم في مسكنات المحروقة بحرية، وأن كميات في مكان يسمح جميعها دون الاستغلال الشخصي (أيضاً) على محله في حرمه بعدة نخلت بلاد العرب رغم حصر المسلمين الذي كان قيمة طائفة دينية على هذه القواعد

• تفتح العديد من الأفكار المطروحة بين هذه الحركة طوعية في ذلك بالاعتقاد من صبح مع المسلمين في كتاب فتح الأوربي: من الناحية بعض "الحدود التي حددت في عهد سبب ولا أساس مع ما يقع التوسع العربي وإعادة عتبة في معونه بعض من ذلك حرم كما مر بنا سابقاً و تربية الخنازير وإفراط العاهرات²⁷

• صحت من ربه حريه من العنصرية وبذلك يؤيده الإسلام في عهد الملك محمد بن عبد الحميد ولا شك حرمه، وذلك سبحانه مع حرية من دون التبرع بمشروع²⁸، في دور الحضارة أو اتحاد المؤسسات فرعية أنها لا تملك معلومات وأنها تسمح حرة مع • صبح حرة بوصفها ذات يمكن أن عم أنه لا كان يحرم على حرة لا حرة اصطلاحاً مسلمون معهم إيمان رخصتهم بلاد العرب التي غالباً ما كانت قصيرة، أو التزج به في عهد فاعله بخلاف إلى اتحاد دور لبعده بالفلسف الذي يتناول به²⁹

• ولعل في تحديد أوقات فتح القنصل وإغلاقه ولا ما يسر أن سلطة تعديت ذات على من تصرف بعض العادات المسيحية، وعلى تعامل الأوربيين مع مدته لا يحده عامل حريه من خلال ما مرده من حرة وصف فريق³⁰ عن هؤلاء فمن لإله صبح مدني • بعض السنوات المستعبد مثل معارف حرمه التي كانت تحت حرمه ومنع بعض

للحزن وبغشها كل من يريد إشباع لذته، هذا فضلاً عن أولئك الذين يشبهون بالنساء ويتزينون بزینهن ويتكلمون بكلامهن⁽³¹⁾.

لكن هذا لا يعني أن كل الفنادق الفاسية كانت تنتشر فيها هذه السلوكات، بل وجدت فنادق أخرى كانت على درجة كبيرة من الاحترام، ولتدع الزمان يوضح موقف المجتمع من هذه الفئة فيقول: "والواقع أن مملكة فارس تضم أناساً هم أشرف خلق الله ولا علاقة لهم إطلاقاً مع أمثال أرباب الفنادق التي سبق ذكرها، فهؤلاء لا يخاطبهم إلا الأراذل من أسفل الأسافل ولا يكلمهم أي فقيه أو ناجر أو صانع محتشم ويتبعون من الدخول إلى الفنادق القيمة من المجتمع...، وشيئ لم الموت جميع الناس لكن لما كان الأمراء يستقدمونهم لحاجات الجيش كما ذكرت فإنهم يذكرونهم بمحشون تلك الميعة الكريمة".⁽³²⁾

أما من الناحية الدينية، ف رغم أننا لا نتوفر على تصوص صريحة تشير إلى نشاط العمليات التبشيرية في المغرب الوسيط، والتي كان يقوم بها رجال الدين المقيمين في الفنادق الذي نصت الاتفاقيات على ضرورة توفيره على كنيسة للعبادة وأداء الشعائر التعبدية، ونميل للاعتقاد أن رجال الدين كانوا يتولون التأطير الروحي للمسيحيين سواء أكانوا مقيمين في الفندق أم أولئك الذين كانوا يعملون في صفوف الجيش، وانطلاقاً من نشاطهم هذا نستبعد قيامهم بعمليات التبشير ونشر للمسيحية في صفوف المسلمين.

ونظراً لكون رجال الدين المسيحي يحرم عليهم الزواج، فإننا نتوفر على وثيقة تخص بلاد المغرب⁽³³⁾ توضح بحلاء الإحصاءات التي تتخذ في حق القسيسين والرهبان، ومن ذلك منع النساء للمسلمات من الدخول للكنائس ومنع النصرايات كذلك من التوجه إلى الكنائس إلا إذا كان اليوم يوم عيد، وقد يور هذا المنع يكون القسيسين يحسنون إلى الزنا مع النصرايات للتودعات على الكنائس "فزامن يزین مع القسيسين وما منهم واحد إلا وعنده من هن إثنان أو أكثر بيت معهن، وقد صار هذا عرفاً عندهم لأنهم حرموا الخلال فاستحلوا الحرام، يجب أن يؤمر القسيسون بالزواج كما في ديار المشرق".

وما يجب أن نذكر به أن الفنادق لم تكن منتشرة في كل أرجاء بلاد المغرب الوسيط، وإنما اقتصر وجودها على المدن الكبرى خاصة تلك التي تعرف حركة تجارية نشطة فرطت وجودها

العناصر النصرانية أو اليهودية بها، وتأتي على رأس هذه المدن مدينة قاس التي كانت تعرف حركة عمرانية نشيطة خلال المرحلة الوسيطة من جراء استقرار السلطة المركزية بها، واعتبارها نقطة حامة في المحور الذي كان يربطها بسلطنة مملكة فكتان طبعاً أن تولي السلطة المركزية عناية فائقة لإقامة الغرباء خاصة أولئك الذين يقدون من المدن الأخرى، فبنى يوسف بن تاشفين بها "الحمامات والفنادق والأرحاء وأصلح أسواقها وهدب بنايتها"³⁴، وقد ذكر البرزالي أن قنادق قاس بلغت أربعين وتسعة وستين فندقاً في أيام المرابطين والموحدين³⁵، وهو ما يعكس بوضوح الأهمية التجارية للمدينة.

وباستثناء مدينة قاس باعتبارها مدينة داخلية نسبياً، فإن باقي الإشراف التي تتوفر عليها حول مؤسسة القنادق تتعلق أساساً بالمدن الساحلية كما هو الشأن بالنسبة لمدينة أغادير التي كانت قطباً تجارياً نشيطة خاصة على عهد المرابطين، وبلغت فنادقها تسعة وتسعين فندقاً³⁶، وفي الساحل الجنوبي من المتوسط برزت مدينة سبتة التي بلغت شأواً عظيماً خاصة على عهد المرابطين والموحدين، وقد أشارت العديد من المصادر خاصة الكتب الجغرافية بالأهمية التجارية للمدينة والحركة الكثيفة للتجار الأوربيين والمسلمين بها والذين كانوا يتحللون من فنادقها مستطراً لهم.

والفضل بخصوص قنادق سبتة يرجع بالأساس للمعلومات التي يقدمها صاحب "اختصار الأخبار..." الذي أمدنا بحديث مفصل عن قنادق المدينة، فيذكر أن عدد القنادق بسبتة قد بلغت ثلاثمائة وستين فندقاً³⁷، ويفصل الحديث عن بعضها فيذكر قنادق القناري السبعة ويحدد موقعها فيجعلها قبالة دار الإشراف³⁸، مما يعني أن الأوربيين كانوا يفضلون الإقامة أو اتخاذ قنادق قريبة جداً من المرسى حتى تسهل عليهم عملية البيع والشراء، وربما يكون ذلك محكوماً أيضاً بالوضع الأمني الذي يفرض أنه متوفر في المناطق المحيطة من المدينة مثل مركز الديوانة أو مكان إقامة الولي أو السلطان وهذه الصفة الأمنية تتضافر في هياكل المدينة.

ولعل ما يمكن الاحتفاظ به في هذا المستوى أن بلاد المغرب حملت لغزات عديدة محطة استقرار للعديد من الأفراد خاصة التجار، إما في إطار إقامة مؤقتة أو محطة الأمان لإجراء مختلف عملياتهم التجارية، وقد التزم النبوة المركزية بتوفير المؤسسات التي تيسر هؤلاء عملهم.

قدوري، الطاهر. 2017. الأوربيون ببلاد المغرب
في العصر الوسيط و فرص التعايش. *عصور
الجديدة*, مج. 7, ع. 26, ص ص. 53-66.